التعليم العالي ومطلوبات التنمية في السودان

"ما بين الماضي والمستقبل"

د. عصام الدين برير آدم عوض الله
الأستاذ المشارك بكلية التربية
عميد كلية التربية –جامعة أم درمان الإسلامية

مجلة	
كلية التربية	**جامعة الخرطوم**
العدد الخامس	السنة الثالثة
مارس 2011م جمادى الأولى 1432هـ	

التعليم العالي ومطلوبات التنمية في السودان
"ما بين الماضي والمستقبل"

د. عصام الدين برير آدم عوض الله
أستاذ مشارك–كلية التربية
جامعة أم درمان الاسلامية

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف تخطيط التعليم العالي في الماضي ومدى علاقته بالتنمية والوقوف على واقع التعليم العالي الحالي، وتعرف الملامح العامة للخطة الربع قرنية للتعليم العالي، وكذلك الوقوف على الإشكاليات والصعوبات التي تواجه التعليم العالي بالسودان، ومحاولة وضع رؤى لتطوير التعليم العالي بالسودان، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، ثم التحقق من صدقها وثباتها، وتكونت عينة الدراسة من أعضاء المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي بالسودان. ولتحليل البيانات استخدم برنامج SPSS والذي أظهرت النتائج الأتية: أن التعليم العالي في الماضي كان يلبي حاجة البلاد من الأطر البشرية المدربة والمؤهلة، وأن مدخلاته من الطلبة كانت قليلة، وأن التوسع الكمي يزيد من مشكلة البطالة، وهنالك ضعف في الاستفادة من شركات الاتصالات الوطنية في التعليم، وكذلك ضعف في الجودة في برامج التعليم، وضعف أعضاء هيئة التدريس، وقلة التمويل وضعفه، وأن هنالك مشكلة في ربط خطط التعليم العالي بخطط التنمية، وأن هنالك رؤى مستقبلية لتطوير التعليم العالي تتمثل في: تطوير المنهاج الجامعي في ضوء تطورات العصر، والعمل على تطوير الأقسام العلمية بالجامعات، وتحديث أنظمة التعليم العالي لتلائم القرن الحادي والعشرين، وفي ضوء النتائج توصي الدراسة بـ: توجيه التعليم العالي لتحقيق خطط التنمية بالبلاد، العمل على وضع برامج لتدريب أعضاء هيئة التدريس داخلياً وخارجياً، زيادة الموارد المالية العامة والذاتية لمؤسسات التعليم العالي.

Higher Education And Development Requirements In The Sudan :Past and Future

Dr. Isam El Dein Berair Adam
Assoc .Prof. Faculty of Education
Islamic University

Abstract

This study aims at identifying higher educational planning in the past, to what extent it was related to development, finding out the status of the current higher education, identifying the salient features of the quarter of century general plan for higher education, finding out the difficulties and problems facing higher education in Sudan – also the study attempts to draw a vision for promoting higher education in Sudan. The study used the descriptive method and a questionnaire for collecting data, validity and reliability verified and approved. The study sample consisted of the members of the national council for higher education and scientific research in Sudan.

SPSS program was used for analyzing data. Which gave the following results :

- Education in the past used to satisfy the need for qualified and trained cadres.
- The in – put was few number of students.
- Increasing the number of the students aggravated the problem of unemployment.
- Communication companies play a minor role in Education.
- Educational programs are lacking due quality.

- Teaching staff members are not up to the standard.
- Meager funds for financing the educational programs.
- Endevours for integrating the higher education plans with development plans are impeded.

There is a future vision for promoting higher education by developing university curriculum in the light of current advancement, promoting university departments and updating the educational systems to the standard of the 21th century.

In the light of the results the following recommendations are posed :

- Gearing higher education to carry out the development plans in the country.
- Organizing local training programs for teaching staff members and abroad.

Increasing governmental and institutional financial resources in all higher education institutions

التعليم العالي ومطلوبات التنمية في السودان
"ما بين الماضي والمستقبل"

المقدمة:

إنَّ التعليم العالي يمثل قمة الهرم التعليمي في الأنظمة التعليمية، وقد تبيَّن أن العالم بصورة عامة والعالم العربي بخاصة يعاني من إشكالات عديدة تؤثر بصورة كبيرة في سياساته التعليمية التي تجعله عاجزاً عن مواجهة التحديات الناجمة بفضل الآثار الإقليمية والعالمية، وقد بيّنت الدراسات والبحوث أن العالم العربي يعاني من اضطراب في السياسات التعليمية للتعليم العالي، والسودان كواحد من هذه الدول حاول مراراً في الفترات الأخيرة عن طريق الاستراتيجية القومية الشاملة 1992 – 2002م والاستراتيجية الربع قرنية الحالية، الاتجاه نحو ربط التعليم بالتنمية وخططها في كل المجالات، حيث اتجهت معظم الخطط التفصيلية على المستوى النظري إلى دعم العلاقة القائمة بين التعليم العالي والتنمية من خلال العمل على تجويد الأداء، وهذا الأمر لا يتم بالأماني والأحلام، ويحتاج إلى طاقات بشرية مؤهلة متمكنة، وتوظيف أفضل للإمكانات البشرية والمادية المتاحة، وبتخطيط علمي سليم ومنظم يتجه نحو دراسة خطط القطاعات الأخرى والتناغم معها لتحديد الحاجة الفعلية للبلاد من الأطر البشرية المدربة والمؤهلة التي تطلع للقيام بتنفيذ مشاريع التنمية كلها، فمعطيات الحاضر عالمياً وإقليمياً في عصر العولمة تتطلب مخرجات للتعليم العالي تتكيف وفق معطياته،(كما تتطلب مواصفات للخريج العصري)، من تمتعها بالكفايات الأكاديمية التي تتمثل في : المعارف العامة والمتخصصة، والقدرة على التطبيق والتفكير العلمي والتحليل النقدي، ومهارات حل المشكلات، والاتصال واستخدام الحاسوب الآلي، وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر شيوعاً واستخداماً والكفايات الشخصية كالثقة بالنفس، والانضباط، والاعتماد على النفس، والمبادرة والالتزام، والرغبة في التعلم مدى الحياة، وكفايات العمل والعيش المشترك. ويؤكد **مدكور(2000)** أن وظيفة التعليم العالي والجامعي لابد أن تتطور، فلم يعد صالحاً أن تقتصر هذه الوظيفة على تقديم المعرفة ونقلها، والتدريس والبحث، بل لابد من إضافة التعلم الذاتي، والتربية المستمرة، والتعلم مدى الحياة. وهنالك وظيفة تتنامى أهميتها بالنسبة للتعليم العالي وهي إعلاء جهود التعاون الدولي، وإقامة

الحوار بين الدول الصناعية والدول النامية، وإقامة قواعد العدل وقيم السلام، هذا بالإضافة إلى الحفاظ على التوازن بين تحقيق الهوية الشخصية الذاتية، وتحقيق التنمية طويلة المدى، والتجاوب مع الاهتمامات الاجتماعية ذات الصفة المستمرة التي تقود إلى مزيد من التنمية. ويؤكد **مطاوع (2002م)** أن التأثيرات التكنولوجية، قد بدأت تترك بصماتها على أهداف ووظائف التعليم العالي والجامعي، وبدأت الاتجاهات العلمية والطبيعية تؤكد أهميتها ومكانتها بجانب الاتجاهات الأدبية والنظرية تحقيقاً لتكامل الإعداد، وبذلك اتجه التعليم الجامعي والعالي إلى الاهتمام بصقل المواهب وإعداد وتدريب الفنيين الضروريين للتطور التكنولوجي الصناعي، وظهرت فكرة ربط التعليم الجامعي بالقوى العاملة الضرورية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح التحدي الذي يجابه التعليم العالي والجامعي في الوطن العربي ملاحقة التطور التكنولوجي العلمي في عصر الصواريخ عابرة القارات.

إنَّ من وظائف التعليم العالي المعاصر في العالم العربي، تعميق مفهوم العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساهمة في تحديد معالمها وإمكانياتها وانطلاقاتها وتكوين الأجيال التي تعيش أحداث هذا العصر في الألفية الثالثة، وإعداد جيل العلماء والباحثين الذين تتطلبهم المرحلة المقبلة للتطور، وكذلك خدمة البيئة والمساهمة في حل مشكلاتها.

ويبيّن البهواشي وآخرون(2006م) أن هنالك تزايداً كبيراً في كثير من الدول العربية في الطلب على التعليم وذلك لعدة أسباب منها: نمو اقتصاد المعرفة، التوجه نحو التعلم مدى الحياة، والتركيبات السكانية المتغيرة، وفي الوقت الذي يزداد فيه الطلب على التعليم العالي، يزداد عجز القطاع العام عن الوفاء بهذا المطلب.

مشكلة الدراسة :

إنَّ التعليم العالي والجامعي بالسودان يواجه بعدة تحديات في ضوء التحديات المحلية والإقليمية والعالمية تتمثل في: التوسع الكمي غير المسبوق على المستويين الإقليمي والعالمي وفق ما جاء في تقرير لجنة تقويم استراتيجية التعليم العالي 2002م، وكذلك التوسع في قبول الطلاب، بالإضافة إلى الشكاوى المستمرة من تدني مخرجات التعليم العالي، وضعف علاقتها بسوق العمل،(عجزها عن المنافسة بالسوق الإقليمي ناهيك عن سوق العمل العالمي،) مما ينعكس ويؤثر سلباً على التنمية والاقتصاد؛ وبالتالي فإن معطيات الحاضر وتوقعات المستقبل تضغط على مؤسسات التعليم العالي بقوة تجاه العلاقة بينها والمجتمع وتحقيق تطلعاته التنموية في تخريج أطر بشرية قادرة على العمل في مجتمع، الفرصة متاحة فيه إلى الأكثر إعداداً واتقاناً

للمهارات اللازمة للالتحاق بالمهن والوظائف. وعليه يمكن للباحث تحديد مشكلة الدراسة في السؤال التالي :

ما علاقة التعليم العالي بوضعه الحالي؛ بالتنمية ومطلوباتها ؟

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من :

1. أهمية التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. الاهتمام العالمي المتزايد بتجويد الأداء في مؤسسات التعليم العالي.
3. هذه الدراسة قد تفيد الباحثين ومخططي وخبراء التعليم العالي في تعرف الاحتياجات الفعلية للتعليم العالي للقيام بأدواره المختلفة في القرن الحادي والعشرين.

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي :

1. تعرف تخطيط التعليم في الماضي ومدى علاقته بالتنمية.
2. الوقوف على واقع التعليم العالي الحالي.
3. تعرف الملامح العامة للخطة الربع قرنية للتعليم العالي.
4. الوقوف عل الإشكاليات والصعوبات التي تواجه التعليم العالي بالسودان.
5. محاولة وضع رؤى لتطوير التعليم العالي بالسودان.

أسئلة الدراسة :

تتمثل أسئلة الدراسة في الآتي :

1. ما مدى ارتباط التعليم العالي في الماضي بخطط التنمية ؟
2. ما واقع التعليم العالي بالسودان ؟
3. ما ملامح الخطة الربع قرنية للتعليم العالي من وجهة نظر أعضاء المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي ؟
4. ما الإشكاليات والصعوبات التي تواجه التعليم العالي ؟
5. ما السياسات والرؤى المطلوبة لتطوير التعليم العالي بالسودان ؟

حدود الدراسة :

اقتصرت هذه الدراسة على دراسة التعليم العالي، ماضيه؛ وحاضره؛ ومستقبله، ومدى علاقته بمطلوبات التنمية، وذلك من وجهة نظر أعضاء المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي للعام 2008م. أما الحدود المكانية فكانت السودان – ولاية الخرطوم – اجتماع المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي 2008م.

مصطلحات الدراسة :

التعليم العالي: هو كل تعليم يمنح درجة علمية بعد التعليم الثانوي، لذلك يدخل في مفهوم التعليم العالي الجامعات، المعاهد العليا، الكليات، وغيرها من مؤسسات التعليم العالي التي تمنح درجات علمية بعد الثانوية.

التنميــة: إحداث مجموعة من التغييرات الجزرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسين المتزايد في نوعية الحياة لأفراده كلهم، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للاحتياجات الأساسية والمتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستثمار الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة وحسن توزيعها أو توزيع عائد ذلك. **آدم (2006م)**

نشأة التعليم العالي في السودان :

ترجع نشأة التعليم العالي في السودان إلى الحقبة الاستعمارية بدايات القرن العشرين الماضي بقيام كلية غردون التذكارية (1902م) كمدرسة ابتدائية تطورت فيما بعد إلى جامعة الخرطوم، وقيام المعهد العلمي بأم درمان (1912م) نواة جامعة أم درمان الإسلامية.

وأُنشئت جامعة القاهرة فرع الخرطوم عام 1955م كثمرة للتعاون الثنائي مع جمهورية مصر العربية وأتاحت فرص الدراسة المسائية للعاملين بالدولة لمواصلة تعليمهم في كليات الآداب، القانون، التجارة، ولاحقاً في عام 1993م أصبحت جامعة النيلين وأضيفت لها كليات تطبيقية.

ويعتبر قيام معهد الخرطوم الفني كمدرسة ملحقة بوزارة الأشغال لإعداد الفنيين في مجالات الهندسة المدنية والميكانيكية عام 1951م البداية الحقيقية للتعليم التقني بالسودان. وتطور لإعداد المهنيين برفع سني الدراسة من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات في عام 1960م وصار معهداً للكليات التكنولوجية في عام 1975م ثم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا عام 1990م **(وزارة التعليم العالي، 2008م).**

ثورة التعليم العالي :

عند قيام ثورة الإنقاذ في 1989م تبنَّت الدولة سياسات قصد منها مقابلة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي وإحداث نقلة كمية ونوعية في مساره وذلك بإنشاء الجامعات الجديدة وانتشارها بالولايات حتى تستفيد من إشعاعاتها التعليمية والثقافية والتنموية، واعتماد اللغة العربية لغة التدريس بالتعليم العالي، وتأصيل المناهج حتى تكون معبِّرة عن بيئة المجتمع السوداني.

المؤتمر التداولي حول قضايا التعليم العالي :

عقد في فبراير 1990م المؤتمر التداولي حول قضايا التعليم العالي والذي وضع مرتكزات ثورة التعليم العالي ولبنات الاستراتيجيات والخطط لتنفيذ قرارات ثورة التعليم العالي واتخذ العديد من التوصيات، أهمها :

أ. أهداف التعليم العالي :

1. تأصيل التعليم العالي بحيث يكون معبِّراً عن خصائص أهل السودان وموروثاتهم.
2. إعداد القيادات الفكرية في مجالات المعرفة الإنسانية والمهنية والتقنية.
3. توسيع مدى البحث العلمي.
4. بسط المزيد من فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.
5. خدمة المجتمع والمشاركة في جهود الدولة في مجال التخطيط والارتقاء بالإنتاج.
6. النشر العلمي وتوسع دائرة المعرفة في المجتمع.

ب. التعريب :

اعتماد اللغة العربية لغةً للتدريس بمؤسسات التعليم العالي والعناية باللغات الأجنبية وبخاصة الإنجليزية والفرنسية ودراسة اللغات السودانية وكتابتها بالحرف العربي.

ج. التعليم الفني والتقني :

دعم التعليم التقني والفني والأخذ بفكرة كليات المجتمع في كل الولايات والاهتمام بالتدريب الميداني والحقلي في كل مؤسسات التعليم العالي.

د. السياسات التعليمية :

تأكيد قومية القبول بمؤسسات التعليم العالي ووضع اعتبار خاص للولايات الأقل نمواً ومضاعفة الاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي.

هـ. السياسات المؤسسية :

قيام الجامعات القومية بالولايات وتشجيع قيام مؤسسات التعليم العالي الأهلية وإلحاق كل المعاهد العليا والكليات بالجامعات.

و. السياسات الاقتصادية :

ترشيد نظام سكن الطلاب وإعاشتهم وإيجاد البديل المناسب وترشيد الدراسة بالخارج وتطوير الموارد الذاتية لمؤسسات التعليم العالي وتحسين الظروف المعيشية لأعضاء هيئة التدريس.

ز. تمويل التمويل العالي :

إيجاد مصادر ثانية لتمويل مؤسسات التعليم العالي وترشيد الصرف وتطوير المشروعات الاستثمارية.

استراتيجية التعليم العالي (92 – 2002م) :

استناداً إلى قرارات ثورة التعليم العالي جاءت الاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم العالي (1992 – 2002م) لتحقق الآتي :

1. إعادة صياغة المناهج وتحديثها لتواكب تقدم المعرفة وحاجات المجتمع والاعتناء بالدراسات البيئية والأسرية والاهتمام بالتخصصات التي تلبي حاجات الولايات.
2. جعل اللغة العربية هي الأصل في التدريس والبحث العلمي والاهتمام بدراسة اللغات الأجنبية.
3. تشجيع البحث العلمي وأن تولي الجامعات، وبخاصة جامعة الخرطوم، اهتماماً أكبر بالدراسات العليا.
4. ترشيد التعليم بالاستفادة من الإمكانات المتاحة، والسعي للاعتماد على الذات وتشجيع التعليم العالي الخاص وفق ضوابط تضمن مستوياته.
5. العناية بتدريب القوى العاملة رفيعة المستوى، وإعداد العلماء وتدريبهم ليقودوا البحث العلمي لتكون لهم القدرة على مواكبة المعرفة المتجددة والمتطورة.
6. إعطاء أسبقية للتعليم التقاني مع مراعاة القيم الاجتماعية والاقتصادية وربط التعليم العام والعالي بحاجات التنمية بصورة فاعلة.
7. تطوير التعليم الفني والتقني ليبلغ 60% من التعليم العالي، وتوفير التدريب المهني والحرفي المتقدم، بما يضمن حاجات الإستراتيجية الشاملة.
8. مضاعفة القبول بالجامعات بما يستوعب أربعة أضعاف الأعداد الحالية ويقلل من أعداد الطلاب الدارسين بالخارج.

9. تشجيع التنسيق والتعاون بين مؤسسات التعليم العسكري والأمني والدبلوماسي ومؤسسات التعليم العالي.
10. دعم مؤسسات التعليم العالي بهدف تحقيق أهداف الاستراتيجية.

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت الأولويات التالية للاستراتيجية ربع القرنية للتعليم العالي (2003-2027):

1. إعطاء اهتمام متزايد للتعليم التقني باعتباره العمود الفقري لدفع عجلة التنمية والتطور وارتباطه بتلبية حاجات سوق العمل.
2. الاهتمام باللغات باعتبارها وعاء الحضارة ومنارة الثقافة المعبرة عن الفكر الإنساني مع التركيز على مكانة اللغتين العربية والانجليزية وإعطاء اهتمام خاص بالترجمة.
3. إعطاء أولوية للعلوم الأساسية وبناء قاعدة متينة للعلوم الأساسية لأهميتها في تطوير الدراسات والبحوث في العلوم التطبيقية ودفع عجلة التنمية.
4. ترقية الأداء وضمان الجودة باتخاذ مرجعيات عالمية ووطنية حول الجودة وإنشاء آلية التقويم الذاتي للمؤسسات وقيام مؤسسة قومية تتولى مسئولية التقويم الخارجي.
5. توثيق الصلة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع وتوسيع دائرة المعرفة العلمية في المجتمع وتعزيز وظائف التعليم العالي المتعلقة بخدمة المجتمع وتوثيق الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل.

وبناءً على ما جاء في ورشة العمل عن التعليم العالي 2008م، وبعد النظر في الدراسة، وبعد نقاش مستفيض، تبّنت الورشة توصيات عديدة أهمها ما يلي:

1. إعادة صياغة التشريعات والقوانين والنظم المتعلقة بالتعليم العالي بهدف تحسينها وتجويد أدائها وتطوير مخرجاتها.
2. التوافق على معايير وطنية للجودة، والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي وذلك بالاستئناس بالمعايير والأعراف الإقليمية والعالمية.
3. حث مؤسسات التعليم العالي على إنشاء وتفعيل وحدات التقويم الذاتي وضمان الجودة.
4. تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي بإتاحة فرص التدريب الخارجي والمشاركات العلمية العالمية وتحسين أوضاعهم المادية.
5. تخصيص نسبة لا تقل عن 2% من الدخل القومي لتلبية متطلبات التعليم العالي.

6. ابتداع مصادر للتمويل متنوعة تشمل تسويق البحوث التطبيقية والخدمات الاستثمارية الفنية.
7. تحديث مصادر المعرفة وتطويرها واستغلال الفرص التي تتيحها اليوم تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية (الإنترنت والحاسوب وكل الوسائط الإلكترونية المتاحة) وتدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على استخدام وسائل التقانة المتقدمة وآخر ما يتوفر منها في السوق.
8. تطوير الخطط الدراسية، وتحديث المناهج الأكاديمية كماً ونوعاً بما يحقق مستويات عالمية رفيعة في فحوى تلك المناهج والخطط الدراسية والتأكد من مواءمتها لاحتياجات الوطن وسوق العمل وغيرها وفقاً لأعلى مستويات المناهج والخطط الدراسية في الجامعات العالمية المرموقة.
9. أن يخدم البحث العلمي وبصفة أساسية حل مشكلات التنمية وبناء القدرات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة على كافة الأصعدة.
10. ربط منظومة البحث العلمي وسياسته بالخطط الإستراتيجية في الدولة، وفق مشروع حضاري يعتمد التخطيط الاستراتيجي في النظرة للمستقبل.
11. تأكيد مسئولية الجامعة ووزارة التعليم العالي لدى المجتمع وخلق شراكة بين الجامعات وقطاع التعليم عامة وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني.
12. التركيز على بناء القدرات العلمية والتقنية، على مستوى أعضاء هيئة التدريس، وكذلك جميع الطلاب في كافة التخصصات وذلك بإدخال تقانة المعلوماتية والحاسبات المتقدمة.
13. إنبات تكنولوجيا المعلوماتية والحاسوب في السودان.
14. تدبير التمويل اللازم والكافي لتحقيق النقلة النوعية في مستويات التعليم العالي، تحقيق الجزء الثاني من ثورة التعليم العالي في السودان فلا يكفى التوسع الأفقي في إنشاء الجامعات ولكن لابد من التوسع الرأسي بتجويد المستويات.
15. تنظيم ورش عمل مشتركة مع ممثلي التعليم الأساسي والثانوي مع وجود الشركاء.

التعليم العالي وعلاقته بالتنمية :

لعل أهم تساؤل يطرح في مجال التعليم بصورة عامة وبالنسبة للتعليم العالي بصورة خاصة هو : ما دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟ وفيما حدث ويحدث من نمو في قطاعات الإنتاج وتوفير الخدمات وتحسين مستوى المعيشة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل فإن أي تحديد لدور التعليم يأخذ في اعتباره مواصفات معينة للتعليم في ظروف وعوامل مجتمعية معينة. إن خبراء التعليم العالي يؤكدون أن التعليم العالي هو المصدر الرئيس لتكوين المهارات العالية في المورد البشري باعتباره أهم الموارد المطلوبة لإحداث التنمية، وأن انتشار مؤسسات التعليم العالي واستمرار التوسع فيه سياسة مرغوب فيها، دون تحليل أو تقويم التعليم للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المتفاعلة فيه. كما أن السنوات الأخيرة من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي شهدت اهتماماً متزايداً بالتعليم العالي، حيث الاعتراف المتنامي بأهمية دوره في هذا الاتجاه.

التعليم العالي في ظل العولمة :

لقد أدخلت العولمة مع ما اختلط بها من مواقف أيديولوجية وتطورات في النظام العالمي واتفاقات اقتصادية في التجارة، ارتباكاً كبيراً في حياتنا العربية. حتى أننا مطالبون اليوم باستخلاص نتائج حول تدويل التعليم واستيراد خدماته، مع تراخٍ واضح منا في مناقشة أدوار الدولة. وقد تذهب المطالبة إلى أبعد من ذلك، إلى تغيير مؤسسي حاسم في معنى وشكل ومكان التعليم والتعليم العالي، ولكن مع تراخٍ أيضاً في تمييز همومنا الخاصة في التنمية والهوية والتنافسية في الأسواق وتنويع مصادر الدخل وهذا ما يجعل قدراتنا على القيام بالإنجاز الحاسم المطلوب واهنة مضطربة وعاجزة. **(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2005م).**

ومع عدم الشمول وغياب التعقد في مناقشة مشكلات – كالتعليم العالي – يصبح من العسير الحلم بآفاق أرحب. ويتراجع الحلم وآفاقه لأننا نقيس التكلفة الاجتماعية للتطوير المطلوب بناء على افتراضات كانت تصح في الماضي. ويبدأ اللحاق بالآخر مع التهاون في درس ما تتيحه لنا التطورات الفكرية والعلمية والتقنية التي أدت إلى تبلور شكل ما للعولمة.

ولا يجب أن يلهينا التجديد الشكلي للتعليم العالي عن ملاحظة ما يحدث فعلاً في العالم الخارجي من تغيرات حضارية شاملة، وعن الانعتاق من الأشكال التقليدية للجامعات، تلك الأشكال التي أنتجها، عصر التحديث والتصنيع مع الدولة الوطنية الحديثة وفي حقبتها. وهنا نلاحظ أن المنظومة الجديدة للتعليم العالي أصبحت مراكز وشبكات وجامعات تحوي من "الافتراضي الشبكي" أكثر من المباني والإدارات البيروقراطية. ونلاحظ مدى التداخل الجديد بين التربوي، والفعل الاجتماعي، والتعلم والتعليم والبحث، والمشاركة في اتخاذ القرار. ونلاحظ أيضاً أن المنظومة امتدت إلى كل المواقع المكانية والمراحل العمرية. ويمثل مجمل مثل هذه الملاحظات أحد المشاهد المطروحة على المستقبل. ويوجد أيضاً مشهد مستقبلي آخر تتحلل فيه المنظومة

وينتقل بعض من مكوناتها إلى شركات ومصالح دولية في مجال التعليم. **(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2005م).**

الدراسات السابقة:

قام الباحث بعرض عدد من الدراسات التي أُجريت في مجال التعليم العالي في الوطن العربي مبيَّنة كما يلي:

دراسة محمد عبدالله المنيع 2002م "متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية".

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع مدخلات التعليم وآليات تحسينها، معرفة واقع أداء التعليم العالي وآليات تطويره ومعرفة واقع مخرجات التعليم العالي وآليات تحقيقها لاحتياجات سوق العمل ومعرفة التوجهات المستقبلية للارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: إن عدد الطالبات في التعليم العالي يفوق عدد الطلاب من حيث الأعداد الحالية والأعداد المستقبلية وكذلك عدد الخريجين، وتركيز مؤسسات التعليم العالي في المدن الرئيسية والتجمعات السكنية قد يحرم عدد من فئات المجتمع فرص مواصلة التعليم العالي لظروف اجتماعية أو اقتصادية أو جغرافية وتدني الإنفاق على البحوث العلمية.

عبد البديع محمد سالم 2005م: "التعليم العالي في عصر العولمة وتكنولوجيا المعلومات الذكية".

هدفت الدراسة إلى الوقوف على التحديات التي تواجه التعليم العالي في جمهورية مصر العربية في عصر العولمة والاتصالات، وقد توصل الباحث إلى نتائج عديدة أهمها: أن هنالك تحديات تواجه التعليم العالي المصري تتمثل في: تحديات تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات لابدَّ من مواجهتها لدعم وتحقيق عمليات التعليم والتعلم المباشر وتزويد أطراف التعليم بأساسيات التفاعل الإيجابي وتحقيق أساليب التعليم المعتمد على المجاميع وفرق العمل، كما أن هنالك تحديات التنظيم وتشمل إنتاج النماذج والوحدات التعليمية، مع إمكانية الربط بين الانتقال الإلكتروني للتعليم العالي في كل المكتبات الإلكترونية وقواعدها.

علي براجل 2005م "الجودة في التعليم العالي بين تناقضات وتصورات المستقبل، التعليم العالي في الجزائر نموذجاً".

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أسباب ضعف الجودة في التعليم العالي في الجزائر، وإبراز مبدأ الجودة الشاملة كأسلوب حديث في تحسين أداء التعليم العالي. وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها: أن التعليم العالي بالجزائر يحتاج إلى مجهودات كبيرة وتوفير إمكانيات كافية لتحقيق الأهداف، وأن هنالك دواعي ومبررات لاعتماد مبدأ الجودة في التعليم العالي، ووفق تجارب بعض الدول هنالك فوائد مرجوة من اعتماد الجودة في التعليم العالي.

صالحة عبدالله عيسان (2006م) "التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية، سلطنة عمان، الإيسسكو، مسقط، عمان".

قامت الباحثة برصد أهم المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي في سلطنة عمان ويحول دون الاستفادة من مخرجاته من التنمية أهمها: احتواء معظم البرامج الأكاديمية على مقررات دراسية تقليدية، وغلبة التخصصات النظرية الإنسانية على الدراسات التطبيقية، وضعف ربط هذه البرامج باحتياجات التنمية ومحدودية الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي مقارنة بالطلب الاجتماعي، وصعوبة تعامل مؤسسات التعليم العالي مع مخرجات التعليم العام والتطورات في مناهجه وبرامجه، وضعف قدرة سوق العمل على توفير فرص عمل لمخرجات التعليم العالي.

عبدالسلام مهنا فريوان(2007م): "الجودة في التعليم العالي بالوطن العربي".

هدفت الدراسة إلى تعرف أهداف التعليم العالي في الوطن العربي، وتعرف مدى جودة التعليم العالي في الوطن العربي وتحديد الأساليب التي يمكن مراعاتها لتفعيل التعليم العالي في الوطن العربي وتوصل الباحث إلى نتائج عديدة أهمها: أن أهداف التعليم العالي في الوطن العربي تتمثل في: تعليم الطلاب التعلم الذاتي، تنمية القدرة على الإبداع والابتكار ومهارات الفهم والتواصل مع الآخرين والتعامل معهم، وتنمية المشاركة لدى الأفراد حتى يتمكنوا من الإسهام في التنمية و تنمية المهارات اللازمة للتعامل مع المستقبل بكل جدارة واتقان للغات الأجنبية، تنمية القدرة التعلمية القادرة على التحكم في أوجه السلوك، تزويد الطلاب بالثقافة الدينية، وتكوين شخصية الطالب وتنميتها من خلال الأساليب التربوية، وأن هنالك أساليب يمكن مراعاتها لتفعيل التعليم العالي تتمثل في الاهتمام بالتعلم الذاتي، التركيز على نتائج التعلم ومراعاة النشاط داخل المؤسسات التعليمية، وتوظيف البحوث التي تجرى في الجامعات.

فيصل الملا(2007م) : "واقع التعليم العالي في مملكة البحرين ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية".

هدفت الدراسة إلى تعرف واقع التعليم العالي في مملكة البحرين، تعرف مدى قدرة التعليم العالي على تلبية احتياجات المجتمع والطلب الاجتماعي، تعرف مدى الاتساق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، والتحديات التي تواجه التعليم العالي في مملكة البحرين. وأشارت نتائج الدراسة إلى: أن التعليم العالي في البحرين شهد تطوراً كبيراً، وهنالك زيادة في الإقبال على التعليم العالي في البحرين بشكل مطرد وسريع، وعجز مؤسسات التعليم العالي خاصة الحكومية فيه عن استيعاب هذه الزيادة، توجد فجوة نوعية بين عدد الطلاب والطالبات الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي حيث إن نسبة الطالبات 65% ونسبة الطلاب 35%، كثير من مخرجات التعليم العالي في أعدادها ومجالات تخصصاتها لا تتلاءم مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، وأن سوق العمل يحتاج إلى مخرجات التعليم العالي الفني من نمط الكليات المتوسطة.

عصام الدين بربر آدم(2007م): "واقع مخرجات التعليم العالي في ضوء معايير الجودة الشاملة".

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على المستوى الحقيقي لمخرجات التعليم العالي في ضوء معايير الجودة الشاملة، تعرف أسباب تدني جودة المخرجات وعمل مقترح لتحسين جودتها. وتوصل الباحث إلى نتائج عديدة أهمها: أن مخرجات التعليم العالي ضعيفة الارتباط بسوق العمل ولا تطابق المواصفات العالمية، وتحتاج إلى تدريب وبوصفها الحالي لا تسهم في التنمية، وأن أسباب تدني مستوى مخرجات التعليم العالي تتمثل في: ضعف مدخلات التعليم العالي، وتقليدية المناهج وضعف الربط بين النظرية والتطبيق وغياب روح الإبداع والمبادرة، ولجودة تحسين الخريج فلابدَّ من: الاهتمام بالتعليم قبل الجامعي والاهتمام بالجانب العملي.

عصام الدين بربر آدم (2008م) بعنوان: "التقويم والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في ضوء المعايير الدولية".

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف معايير التقويم والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي والاستفادة من المعايير الدولية لتطبيق النظام في إحداث الجودة المطلوبة، الوقوف على الأسباب الفعلية التي أدت إلى تدني جودة التعليم العالي في مدخلاته وعملياته ومخرجاته. وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج؛ أهمها: أن الإطار الأكاديمي للاعتماد غير واضح، وهنالك ضعف في البحث العلمي، وأن عدد أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم قليل مقارنة بعدد الطلبة، وعدم وجود شبكات لربط الجامعات معلوماتياً، وضعف إدارة الجامعات بالإنتاج، وعدم مقدرة الخريج على المنافسة في الأسواق العالمية، وهنالك ضعف في الموارد المالية وميزانيات البحث العلمي.

منهجية الدراسة وإجراءاتها :

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي المعتمد على دراسة الظاهرة وتحليلها ووصفها والتعبير عنها كماً وكيفاً مع مقارنتها بظواهر أخرى، وتكوَّن مجتمع الدراسة من أعضاء المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي بالسودان، والبالغ عددهم (74) أربعة وسبعون، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة تم بنائها عبر عدة خطوات، صممت الاستبانة بعد استطلاع آراء مجموعة من المختصين والخبراء لتحديد المحاور، وتصحيح المدلول اللغوي، ومن ثم تم تحديد العبارات من خلال أدبيات الدراسة، ثم التأكد من صدق الأداة وثباتها عبر الخطوات التالية:

1. الصدق الظاهري: للتحقق من صدق أداة الدراسة استخدم صدق المحكمين من خبراء التعليم وبالأخص خبراء التعليم العالي بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وعددهم (9) تسعة محكمين، وأُعيدت صياغتها في ضوء ملاحظاتهم من حذف وتعديل وإضافة.
2. الصدق الداخلي: وزعت الاستبانة على عينة عددها 5 من أعضاء المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي، وهم خارج عينة الدراسة، ومن ثم تم التحقق من الصدق الداخلي عن طريق حساب معامل الارتباط لبيرسون، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وكان صدق الأداة كلها يساوي 0.949، ولحساب ثبات الأداة استخدمت معادلة سيبرمان وبراون حيث بلغ معامل ثبات الأداة كلها 0.900.

بعد أن أصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية، تم توزيعها وجمعها بواسطة مساعدين للباحث وإجراء التحليل الاحصائي.

عرض نتائج الدراسة :

أولاً : النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي نصه :

ما مدى ارتباط التعليم العالي في الماضي بخطط التنمية ؟

جدول رقم(1) يوضح نتيجة اختبار (ت) لمتوسط عينة واحدة لتحديد آراء العينة حول هذا المحور

رقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	التفسير	النتيجة
1	كان يخطط للتعليم العالي في معزل عن التنمية	1.65	.84	-2.356	30	.025	دالة	عدم موافقة

2	كان التعليم لايمثل أولوية	1.52	.85	-3.165	30	.004	دالة	عدم موافقة
3	الأهداف محددة وواضحة	2.52	.81	3.542	30	.001	دالة	موافقة
4	لم يتم إشراك كافة القطاعات عند اعداد و تحضير الخطط	1.81	.91	-1.184	30	.246	غير دالة	لا توجد فروق
5	كان يلبي حاجة البلاد من الأطر المدربة	2.81	.54	8.272	30	.000	دالة	موافقة
6	لا يسهم في التنمية الريفية	1.97	.95	-.189	30	.851	غير دالة	لا توجد فروق
7	وسائل التقويم تقليدية	2.35	.88	2.252	30	.032	دالة	موافقة
8	مدخلات التعليم العالي كانت قليلة	2.55	.72	4.224	30	.000	دالة	موافقة

وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية الموضحة فى الجدول أعلاه للمحور الخاص بماضى التعليم العالي نجد أن العبارة رقم (5) وهى: كان يلبى حاجة البلاد من الاطر المدربة , نالت **اعلى متوسط حسابى 2.81 تلتها العبارة رقم (8) وهى:مدخلات التعليم العالى من الطلبة** كانت قليلة 2,55 ثم العبارة رقم (7) وهى: وسائل التقويم تقليدية 2.35 ,والعبارة رقم (2) نالت أدنى مستوى وهى: كان التعليم فى الماضى لايمثل أولوية , كما نلاحظ من هذا الجدول أن المتوسطات الكلية لاستجابات العينة لكل عبارات المحور تنحصر بين المتوسط 0 2.81-1.52

ثانياً : النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي نصه :

ما واقع التعليم العالي بالسودان ؟

جدول رقم(2) يوضح نتيجة اختبار(ت) لمتوسط عينة واحدة لتحديد آراءالعينة حول هذا المحور

رقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	التفسير	النتيجة
9	عجز الجامعات عن تمويل البحث العلمي	2.77	.56	7.693	30	.000	دالة	موافقة
10	عدم ملائمة المناهج لمطلوبات	2.55	.81	3.770	30	.001	دالة	موافقة

	سوق العمل							
11	عدم الإهتمام بالتعليم الجامعي التقاني	2.77	.56	7.693	30	.000	دالة	موافقة
12	تراجع الإنفاق العام على التعليم العالي	2.94	.25	20.857	30	.000	دالة	موافقة
13	نقص التمويل	2.94	.25	20.857	30	.000	دالة	موافقة
14	تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم العالي	2.90	.40	12.692	30	.000	دالة	موافقة
15	التوسع الكمي يزيد من مشكلة البطالة	2.97	.18	30.000	30	.000	دالة	موافقة
16	ضعف الإستفادة من شبكات المعلومات العالمية	2.87	.43	11.342	30	.000	دالة	موافقة
17	ضعف الإستفادة من شركات الإتصال الوطنية في التعليم	2.97	.18	30.000	30	.000	دالة	موافقة
18	ضعف الجودة في برامج التعليم	2.97	.18	30.000	30	.000	دالة	موافقة
19	ضعف تدريب أعضاء هيئة التدريس	2.97	.18	30.000	30	.000	دالة	موافقة

الجدول أعلاه يبين استجابات عينة الدراسة على المحور الخاص بواقع التعليم العالى. المتوسطات الحسابية أعلاه في العبارات رقم 15، 17، 18، 19 نالت أعلى متوسط حسابي 2.97، كما حصلت العبارة رقم (10) على أدنى متوسط حسابي 2.55، وأن جميع عبارات المحور ككل قد حازت على متوسطات عالية جداً، وهو مؤشر قوي لتشخيص واقع التعليم العالي في السودان.

ثالثاً : النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث الذي نصه :

ما ملامح الخطة الربع قرنية للتعليم العالي من وجهة نظر أعضاء المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي ؟

جدول رقم(3) يوضح نتيجة اختبار (ت) لمتوسط عينة واحدة لتحديد آراء العينة حول هذا المحور

رقم	العبارة	الوسط	الانحراف	قيمة ت	درجة	القيمة	التفسير	النتيجة

		الحسابي	المعياري	المحسوبة	الحرية	الاحتمالية		
20	لم تراع الخطة الخطط السابقة	1.55	.89	−2.830	30	.008	دالة	عدم موافقة
21	تم تحديد الأهداف بواقعية	2.55	.77	3.978	30	.000	دالة	موافقة
22	تم الإعداد والتحضير للخطة بعد نهاية تقويم الخطة السابقة	1.90	.98	−.551	30	.586	غير دالة	لا توجد فروق
23	كان التخطيط يتم من القمة إلى القاعدة	2.68	.70	5.375	30	.000	دالة	موافقة
24	آليات تنفيذ الخطة ضعيفة	2.48	.85	3.165	30	.004	دالة	موافقة
25	أساليب وطرائق التقويم غير واضحة	2.48	.85	3.165	30	.004	دالة	موافقة
26	لم يتم التدريب الكافي لتنفيذ الخطة	2.65	.66	5.437	30	.000	دالة	موافقة
27	أغفلت الخطة الجانب النوعي	2.71	.59	6.715	30	.000	دالة	موافقة
28	هنالك ضعف في المتابعة	2.97	.18	30.000	30	.000	دالة	موافقة
29	هنالك ضعف في التمويل	2.87	.34	14.230	30	.000	دالة	موافقة

الجدول رقم (3) يوضح استجابات أفراد العينة على المحور الخاص بملامح الخطة الربع قرنية، بالنظر للمتوسطات الحسابية يلاحظ أن العبارة رقم (28) وهي: هنالك ضعف في المتابعة قد حازت على أعلى متوسط حسابي 2.97، تليها العبارة رقم (29) وهي: هنالك ضعف في التمويل بوسط حسابي 2.87، أما العبارة رقم (20) وهي: لم تراعِ الخطة الخطط السابقة فقد نالت أقل متوسط حسابي 1.55، ويلاحظ أن معظم متوسطات استجابات أفراد العينة في عبارات المحور ككل تنحصر بين المتوسط 2.48 إلى 2.97 وهو يشير إلى أن الخطة الربع قرنية ملامحها تبشر بمؤشرات لتطوير التعليم العالي.

رابعاً : النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع الذي نصه :
ما الإشكاليات والصعوبات التي تواجه التعليم العالي ؟

جدول رقم(4) يوضح نتيجة اختبار (ت) لمتوسط عينة واحدة لتحديد آراء العينة حول هذا المحور

رقم	العبارة	الوسط	الانحراف	قيمة ت	درجة	القيمة	التفسير	النتيجة

		الحسابي	المعياري	المحسوبة	الحرية	الاحتمالية		
30	هنالك توسع كمي كبير في عدد الجامعات والمعاهد العليا	2.90	.40	12.692	30	.000	دالة	موافقة
31	هنالك إرتفاع في معدلات قبول الطلبة	2.90	.40	12.692	30	.000	دالة	موافقة
32	هنالك نمو في الميزانيات المرصودة	2.90	.40	12.692	30	.000	دالة	موافقة
33	أن ضعف تجهيز المؤسسات بالتقنيات التكنولوجية أثر سلباً	2.94	.36	14.500	30	.000	دالة	موافقة
34	هنالك توسع في التخصصات التي لا تحتاجها التنمية	2.84	.52	8.935	30	.000	دالة	موافقة
35	أن التمويل لا يناسب التوسع الكمي	2.87	.50	9.709	30	.000	دالة	موافقة
36	الطلب الاجتماعي على تخصصات الطب والهندسة كبير	2.97	.18	30.000	30	.000	دالة	موافقة
37	اتجاه معظم الجامعات نحو العمل بنظام إدارة الجودة ضعيف	2.94	.36	12.692	30	.000	دالة	موافقة
38	هنالك ضعف في ربط خطط التعليم العالي بخطط التنمية	2.97	.18	30.000	30	.000	دالة	موافقة

الجدول اعلاه رقم (4)يوضح استجابات أفراد العينة على المحور الخاص بالاشكاليات والصعوبات التى تواجه التعليم العالى ,يلاحظ بالنظر للمتوسطات الحسابية أن العبارة رقم (36) وهى : الطلب الاجتماعى على تخصصات الطب والهندسة كبير ورقم (38) وهى: هنالك ضعف فى ربط خطط التعليم العالى بخطط التنمية , قد نالت اعلى متوسط 2,97 , فى حين أن العبارة رقم (34) وهى :هنالك توسع في التخصصات التى لا تحتاجها التنمية , قد نالت ادنى متوسط 2,84 , ويلاحظ أن متوسطات استجابات افراد عينة الدراسة حول هذا المحور عالية جداً وتنحصر مابين2,84–2,97 وهذه المتوسطات عالية جدآ تؤكد أن التعليم العالى يعانى من إشكاليات عديدة ويواجه صعوبات بالغة ومعقدة فى بلوغ اهدافه.

خامساً : النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس الذي نصه:

ما السياسات والرؤى المطلوبة لتطوير التعليم العالي بالسودان ؟

جدول رقم(5) يوضح نتيجة اختبار (ت) لمتوسط عينة واحدة لتحديد آراء العينة حول هذا المحور

رقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	التفسير	النتيجة
39	الحاجة إلى توسيع نظم التعليم العالي المفتوح	2.52	.85	3.376	30	.002	دالة	موافقة
40	رسم وصياغة الإستراتيجيات وفق الإمكانات المتاحة	2.94	.36	14.500	30	.000	دالة	موافقة
41	التوظيف الأمثل للإمكانات المتاحة	2.97	.18	30.000	30	.000	دالة	موافقة
42	تفعيل مجالس البحث العلمي	2.94	.36	14.500	30	.000	دالة	موافقة
43	العمل على تطوير الأقسام العلمية بالجامعات	2.97	.18	30.000	30	.000	دالة	موافقة
44	تجسير الفجوة بين التعليم العالي وسوق العمل	2.87	.50	7.470	30	.000	دالة	موافقة
45	تطوير المنهاج الجامعي في ضوء تطورات العصر	2.97	.18	30.000	30	.000	دالة	موافقة
46	تحديث أنظمة التعليم العالي لتلائم القرن الحادي والعشرين	2.97	.18	30.000	30	.000	دالة	موافقة
47	إشراك القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي	2.81	.60	3.376	30	.000	دالة	موافقة

بالرجوع إلى الجدول السابق رقم (5) الذي يوضح استجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الخاص بالرؤى المستقبلية لتطوير التعليم العالي –يلاحظ من المتوسطات الحسابية , أن العبارات (41),(43),(45),(46) وهى على التوالي :- التوظيف الأمثل للإمكانات المتاحة , العمل على تطوير الأقسام العلمية بالجامعات , تطوير المنهاج الجامعي في ضوء تطورات العصر و تحديث أنظمة التعليم العالي لتلائم القرن الحادي والعشرين , قد نالت أعلى متوسط 2,97 , بينما العبارة رقم (39) وهى : الحاجة إلى توسيع نظم التعليم العالي المفتوح قد نالت ادني متوسط 2,52 , ويلاحظ أن متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة فى جميع عبارات المحور عالية جدا, وهذا يشير إلى أن هنالك رؤى مستقبلية لتطوير التعليم العالي بالسودان .

مقارنة آراء المجموعات اعتماداً على متغير العمر:

جدول رقم (6) يوضح نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي للمقارنة بين آراء المجموعات أعلاه

المحور	طريقة المقارنة	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	القيمة الاحتمالية	التفسير	النتيجة
الأول	بين المجموعات	1.128	4	.282	1.160	.351	غير دالة	لا توجد فروق بين المجموعات
	داخل المجموعات	6.321	26	.243				
	الكلي	7.449	30					
الثاني	بين المجموعات	.466	4	.116	1.878	.144	غير دالة	لا توجد فروق بين المجموعات
	داخل المجموعات	1.612	26	6.199				
	الكلي	2.077	30					
الثالث	بين المجموعات	.655	4	.164	2.998	.037	دالة	توجد فروق بين المجموعات
	داخل المجموعات	1.420	26	5.461				
	الكلي	2.075	30					
الرابع	بين المجموعات	5.241	4	1.310	.669	.619	غير دالة	لا توجد فروق بين المجموعات
	داخل المجموعات	.509	26	1.957				
	الكلي	.561	30					
الخامس	بين المجموعات	7.748	4	1.937	.700	.599	غير دالة	لا توجد فروق بين المجموعات
	داخل المجموعات	.720	26	2.768				
	الكلي	.797	30					

من خلال النظر إلى الجدول رقم (6) تشير نتائج اختبار التباين الأحادي Anova الخاص بمحاور الأداة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 تعزى إلى متغير العمر في كل المحاور، عدا المحور الثالث، فقد كانت هنالك دلالة إحصائية قيمة ف 2.998 .

مناقشة النتائج :

من خلال النظر إلى الجدول رقم (1)، نجد أن العبارة رقم (5) وهي: كان يلبي حاجة البلاد من الأطر المدربة نالت أعلى متوسط حسابي 2.81، ويطابق هذه دراسة عيسان(2006م)، أن التعليم العالي الآن مقارنة بما مضى في حاجة ماسة جداً إلى ربط برامجه باحتياجات التنمية. ويرى الباحث أن التعليم العالي اليوم في السودان بحاجة ضرورية إلى إعادة تقويم خططه لتتوافق وتتواءم مع خطط التنمية لتلبية حاجة البلاد من الأطر البشرية المدربة والمؤهلة. تلتها العبارة رقم (8) وهي: أن مدخلات التعليم العالي من الطلبة كانت قليلة بمتوسط 2.55 وهي تتفق مع دراسة المنيع(2002م) التي تعرفت على واقع مدخلات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، وأشارت إلى أنه كلما نظرنا إلى الماضي نجد أن المدخلات كانت قليلة، وبنظرة فاحصة إلى الواقع فيلاحظ أن هذه المدخلات في تزايد، هذا إذا ما وضع في الاعتبار أن تكلفة الطالب الجامعي عالية جداً في معظم بلدان العالم، وهو ما أكده (Bray, 2002) إذ ذكر أن تعليم الطالب الجامعي مرتفع الكلفة، ومزيداً من القيد يعني مزيداً من الأثقال على موارد المجتمع. وقد أوضحت European Commission, 2004 مقارنة بالماضي، فإن المستقبل بالتعليم العالي سيشهد نقل المزيد من الكلفة للتعليم العالي الحكومي في ظل مدخلات قليلة وإمكانيات لا تناسب حجم التوسع الكمي الكبير لمواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد للتعليم العالي، وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية بعبارات الجدول رقم (2) يتضح أن العبارات رقم (15)، (17)، (18)، (19) وهي على التتالي: التوسع الكمي يزيد من مشكلة البطالة، وضعف الاستفادة من شركات الاتصال الوطنية في التعليم، ضعف الجودة في برامج التعليم، وضعف تدريب أعضاء هيئة التدريس، قد نالت أعلى متوسط حسابي بلغ 2.97. وعن التوسع الكمي، فقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عيسان (2006م)، والمنيع(2002م)، فيصل الملا(2007م)، إذ أكدوا جميعاً في دراساتهم أن التوسع الكمي يفاقم ويزيد من مشكلة البطالة، ويؤكد (Pasacharapolous and Patrinos, 2004) أن تزايد معدلات الالتحاق بالتعليم العالي تحكمه قوى الطلب بصورة كبيرة، كما أن تحسن معدلات القيد في مراحل التعليم العام، مع تزايد معدلات النمو السكاني، خاصة في الدول النامية؛ يؤدي حتماً إلى زيادة الطلب على التعليم العالي، وهذا يؤثر في سياسات العرض مع الطلب من الناحية الاقتصادية ويزيد من أعداد المتبطلين عن العمل. أما عن ضعف الاستفادة من شركات الاتصالات الوطنية في التعليم، فيلاحظ الباحث أن السودان به شركات اتصالات متطورة عالمية، وبشهادة الدول المتقدمة نفسها، ورغم هذا التقدم في مجال الاتصالات إلا أن الاستفادة منها في التعليم عن بعد قليل وضعيف جداً، ويؤكد (Picciono

(2006، بأنه يمكن الاستفادة من الاتصالات في التعلم المتمازج الذي يزود المتعلم بمحتويات المقررات من قراءات وأنشطة بطريقة إلكترونية، إضافة إلى وسائل المحاكاة Simulations ومصادر أخرى، وهي وسائل تقنية متنوعة متكاملة مع الأنشطة الصفية التقليدية. ويرى Allen) (Garrett, 2007 & أن المقررات المتمازجة Belended Courses ذات أثر يقارب على الأقل التعلم الإلكتروني e. learning. أما عن ضعف تدريب أعضاء هيئة التدريس، فقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصل إليه آدم 2008م في أن أعضاء هيئة التدريس لا ينالون حظهم من التدريب المطلوب، وعن صنف الجودة في برامج التعليم بمؤسسات التعليم العالي، فنجد أن هذه النتيجة تتطابق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة فريوان 2007م، الذي أكد أن هنالك تدني في مستوى الجودة للتعليم العالي بالوطن العربي. ويرى الباحث أن الأصوات تتزايد مطالبة بتطبيق برامج الجودة الشاملة وإدارتها في كل مؤسسات التعليم العالي، ولكن نجد أن Massy, Lillie, 2003 يؤكد أن الجودة تعد جانب آخر إضافي مكلف في التعليم العالي، فالجودة مكلفة، سواء قيست تلك الكلفة بالإجراءات الإدارية لتطبيق معايير الجودة، أو بما يتطلبه التعليم العالي الجيد من التعاقد مع أعضاء هيئة تدريس متميزين وتهيئة المعامل والتجهيزات وغيرها.

وبالجدول رقم (3) نجد أن العبارة رقم (28) وهي: هنالك ضعف في المتابعة، قد حازت أعلى متوسط حسابي 2.97، تليها العبارة رقم (29) وهي: هنالك ضعف في التمويل بمتوسط 2.87، وهو ما اتفقت عليه معظم الدراسات، وفي تقرير لـ (Unesco / O F C D, (2005 أشار التقرير إلى أن القيد في التعليم العالي للفترة من 1992 – 2003م ارتفع بنسبة 77% في الدول متوسطة الدخل، وبنسبة 43% في الدول الغنية وهذا يحتاج إلى إنفاق وتمويل عالي، وهذا ينعكس على الدول متوسطة ومنخفضة الدخل، وهو ما أكده كل من Jonstone and) (Shoroff. Mehta, 2003، إذ ذكروا أن الرسوم الدراسية التي تفرض على الطالب، كفيلة بجلب موارد كبيرة للجامعات، ولكن قد يأتي الأمر بآثار سالبة على عنصر المساواة، بحكم أن أبناء الطبقات الأغنى بإمكانهم إيجاد البديل من خلال مؤسسات التعليم العالي الأهلية، بينما يعود الضرر بشكل أكبر على أبناء العائلات الأقل حظاً من الثراء. وبالجدول رقم (4) نجد أن العبارة رقم (36) وهي الطلب الاجتماعي على تخصصات الطب والهندسة كبير، نالت أعلى متوسط 2.97، والسبب في نظر الباحث المكانة الاجتماعية التي يجدها خريجو الطب والهندسة، والدخل العالي الذي كان يتحصل عليه هؤلاء الخريجون، تساوت معها العبارة رقم (38) وهي: هنالك ضعف في ربط خطط التعليم العالي بخطط التنمية بنفس المتوسط السابق 2.97، وهو ما

توصلت إليه دراسة صالحة 2006م، وفريوان 2007م والملا 2007م، إذ أكدت أن هنالك ضعف في ارتباط خطط التعليم العالي خلقت فجوة كبيرة واضطراب في علاقة خريجي مؤسسات التعليم العالي بسوق العمل، وبالجدول رقم (5) نجد أن العبارات رقم (41)، (43)، (45)، (46) وهي على التوالي: التوظيف الأمثل للإمكانات المتاحة، العمل على تطوير الأقسام العلمية بالجامعات، تطوير المنهاج الدراسي في ضوء تطورات العصر، وتحديث أنظمة التعليم العالي لتلائم القرن الحادي والعشرين قد حازت على أعلى متوسط 2.97، بالنسبة للتوظيف الأمثل للامتحانات المتاحة فقد أكد (V I K , 2007) أن من نتائج العولمة والاتفاقية العامة للتجارة والخدمات Gats، إضعاف مستوى سلطة الحكومة المركزية على مؤسسات التعليم العالي في مقابل تأثير قوى السوق، يجعل من الضرورة بمكان توظيف الإمكانات وبالأخص المادية بشكل أفضل.

وأما العمل على تطوير الأقسام الجامعية فهو المنطلق الحقيقي الأساسي نحو الاتجاه للجودة وإحداثها بالشكل الذي يمكن مؤسسات التعليم العالي من تلبية احتياجات التنمية من الأطر البشرية المدربة والمؤهلة، وهنالك أهمية لتطوير مناهج التعليم بمؤسسات التعليم العالي لتتوافق وروح العصر، وهي تتشابه إلى حد كبير مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة المنيع 2002م، هذا بالإضافة إلى تحديث أنظمة التعليم العالي لتلائم القرن الحادي والعشرين ومطلوباته، وهذا التحديث ينبغي أن يشمل النظام التعليمي في المدخلات والعمليات والمخرجات، الغاية منه الحصول على نظام تعليمي عالي فاعل يواجه العصر والقرن الحادي والعشرين بتحدياته المختلفة.

ملخص النتائج :

1. إن التعليم العالي في الماضي كان يلبي احتياجات البلاد من الأطر البشرية المدربة والمؤهلة.
2. إن مدخلات التعليم العالي من الطلبة كانت قليلة.
3. إن التوسع الكمي في التعليم العالي يزيد و يفاقم مشكلة البطالة.
4. أن هنالك ضعفاً في الاستفادة من شركات الاتصالات الوطنية، في تطوير التعليم.
5. هنالك ضعف للجودة في برامج التعليم العالي.

6. هنالك ضعف في تدريب أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
7. هنالك ضعف في المتابعة لخطط التعليم العالي.
8. هنالك ضعف في التمويل لمؤسسات التعليم العالي من الدخل القومي الإجمالي.
9. الطلب على تخصصات الطب والهندسة كبير جداً وفي تزايد.
10. أن هنالك ضعفاً في ربط خطط التعليم العالي بخطط التنمية، في كل المجالات.
11. هنالك حاجة ماسة لتطوير المنهاج الدراسي الجامعي في ضوء تطورات العصر.
12. هنالك ضرورة لتحديث نظام التعليم العالي لتلائم القرن الحادي والعشرين وتحدياته.

المقترحات :

1. ضرورة توجيه التعليم العالي لتحقيق خط التنمية بالبلاد.
2. العمل على وضع برامج لتدريب وتنمية أعضاء هيئة التدريس داخلياً وخارجياً.
3. زيادة الموارد العامة والذاتية للجامعات.
4. وضع نسبة من الضرائب العامة لدعم التعليم عامة والتعليم العالي خاصة.
5. الاهتمام بإصلاح التعليم العالي وتطوير محتواه وجعله قادراً على صناعة الإنسان الجديد.
6. إيجاد تمويل للبحوث العلمية المتميزة التي تخدم أغراض التنمية.
7. تطوير وتفعيل آليات التقويم الذاتي.
8. تعميم ثقافة الجودة بمؤسسات التعليم العالي.
9. إعادة النظر في سياسة التوسع في مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

10. تفعيل الحوار وتعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والجهات ذات الصلة بسوق العمل.

المراجع :

أولاً : المراجع العربية :

2. آدم، عصام الدين برير، (2006م): **التخطيط التربوي والتنمية البشرية** . دار الكتاب الجامعي،العين ، الأمارات العربية المتحدة.
3. ----------، (2007م): **واقع مخرجات التعليم العالي في ضوء معايير الجودة الشاملة** . مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص (4) ، عمان ، الأردن.
4. ----------، (2008م): **التقويم والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في ضوء المعايير الدولية**.مجلة جامعة أم درمان الإسلامية ، العدد12 ، السودان.
5. ..... جمهورية السودان،(1992م): **الاستراتيجية القومية الشاملة 1992 ، 2002م** . مجلس الوزراء ، السودان.
6. ----------، (2003م): **الاستراتيجية الربع قرنية 2002م ، 2007م** . مجلس الوزراء ، السودان.
7. البهواشي، السيد عبدالعزيز وآخرون، (2006م): **العولمة والتعليم الجامعي** . عالم الكتب ، القاهرة.
8. المجذوب، مبارك محمد علي، (2008م): **تجربة السودان في مجال التعليم العالي** . مؤسسة الفكر العربي ، الضميرات ، المغرب.
9. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (2005م): **الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي** . تونس.
10. المنيـع، محمـد، (2002م): **متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية** . وزارة التخطيط ، الرياض.
11. الملا، فيصل، (2007): **واقع التعليم العالي في مملكة البحرين ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية** . المؤتمر التربوي السادس ، كلية التربية ، جامعة البحرين.

12. براجل، علي، (2005): **الجودة في التعليم العالي بين تناقضات وتصورات المستقبل "التعليم العالي في الجزائر أنموذجاً"** . مؤسسة الفكر العربي ، بيروت.

13. سالم، عبدالبديع محمد (2005م): **التعليم العالي في عصر العولمة وتكنولوجيا المعلومات الذكية** . المؤتمر العربي الثاني للتربية والتعليم ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت.

14. عاشور، عبدالصمد (2007م): **قراءات في التعليم العالي والبحث العلمي** . المؤتمر التربوي السادس ، كلية التربية ، جامعة البحرين.

15. علي، أحمد كنعان (2007م): **تطوير التعليم العالي وتفعيل مخرجاته بغرض الإسهام في التنمية الاجتماعية وفق مؤشرات الجودة وتطبيقاتها ، كلية التربية جامعة دمشق أنموذجاً** . المؤتمر التربوي السادس ، كلية التربية ، جامعة البحرين.

16. علي عبدالحي محمد، وضاحي، حاتم فرغلي (2007م): **اتجاهات حديثة في نظم التعليم الجامعي في الوطن العربي** . المؤتمر التربوي السادس ، كلية التربية ، البحرين.

17. عيسان، صالحة عبدالله (2006م): "**التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطبات التنمية، الورشة الإقليمية حول استجابة التعليم للمتطلبات الاجتماعية**" . الإيسسكو ، مسقط ، سلطنة عمان.

18. غيات ، بوفلجة (2007م): **التعليم العالي واستراتيجية التنمية في الوطن العربي.**

19. فريوان، عبدالسلام مهنا (2007م): **الجودة في التعليم العالي في الوطن العربي** . مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص (4) ، عمان ، الأردن.

20. مدكور، علي أحمد (2000): **التعليم العالي في الوطن العربي، الطريق إلى المستقبل** . دار الفكر العربي ، القاهرة.

21. مطاوع، إبراهيم عصمت (2002): **التنمية البشرية بالتعليم والتعلم** . دار الفكر العربي ، القاهرة.

22. ..... وزارة التعليم العام (1990م): **المؤتمر التداولي حول قضايا التعليم العالي.**

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. Allen, E., Seaman. S., Garret, R., (2007),: Blending in the extent and promise of Blended education in united states. The Slow Consortation, U. S. A.
2. Bray, M (2002) : "The costs and financing of education trends and policy implication". University of Hong Kong, comparative education, Research Centre Aisan development Bank.
3. European Commission ,(2004): Study on "The Financing of Higher Education in Europe". European Research societies, European Commission.
4. Johinstone , D., B., and Shroff. Mehta, P (2003): Higher education finance and accessibility: An international comparative examination of tuition and finance assistance policies. London ، Open University Press.
5. Massy, W., F., (2003): Honoring The Trust, Quality and Cost Containment in Higher Education, Bolton MA ; Anker.
6. Piccinno, A., G., (2006): "Blended Learning Implication for Growth and Access". Journal of Asynchronows learning Networks.
7. Psacharopolous, Q. and Patrinos, H., A., (2004), Human capital rates of returns, international hand book on economics of education. Edward ALGAR. U. K
8. UNESCO & O E C D., (2005) : Education Trends in Perspectives : analysis of the world education indicators. Paris, UNESCO.
9. V I K , A., (2006) : Higher education and gats. Enschede . Nether land.